



(٣٦٥) (٣٨٥)

العدد التاسع
والعشرون

تقييسُ المصطلح اللساني، مقارنةً منهجيةً

م. م رافد حميد مُحمّد

وزارة التربية: المديرية العامة لتربية واسط

الكلية التربوية المفتوحة: فرع الصويرة

Rafid.h.m.20@gmail.com

المُستخلص

يواجه الدرس اللساني العربي إشكاليةً متجذّرة منذ انتقاله إلى الدرس العربي، تتمثل في تعدّد المصطلحات وتضاربها، ما يشكّل عيّاً في التواصل العلميّ، وإرباكاً للباحثين. ينشد هذا البحث الإضاءة على قضية عدم توحيد المصطلح اللساني في السياق العربيّ، والبحث في أسبابها التاريخية والمنهجية، نحو: تعدّد المرجعيات اللسانية الغربية، وتفاوت مستويات النقل من اللغات الأخرى، وغياب المؤسسات العلمية المتخصصة في تقنين المصطلح. ويعرض البحث نماذج من التباين المصطلحي بين المدارس اللسانية المختلفة، ويحلّل تأثير ذلك في نقل المعرفة اللسانية وترسيخ المفاهيم الأساسية. ويناقش المبادرات السابقة في مجال توحيد المصطلح، ويقيم مدى نجاحها أو تعثرها. وفي ضوء ذلك، يُقترح إطار منهجي لتوحيد المصطلح اللساني العربيّ، يقوم على التعاون بين اللغويين والمترجمين، ووضع معايير موحّدة للاختيار والاقتراض والتعريب، واعتماد مرجعية مؤسسية فاعلة. ويسعى البحث إلى المساهمة في ترسيخ بيئة مصطلحية علمية أكثر استقراراً واتساقاً، تمكّن من تعزيز الدرس اللساني العربيّ، وتُيسّر انخراطه في الحوار العلميّ العالميّ بلغة واضحة ومصطلحات دقيقة.

الكلمات المفتاحية (اللسانيات، المصطلح، تقييس المصطلح، الترادف المصطلحي)

Towards a Unified Linguistic Term

Ministry of Education: General Directorate of Education in Wasit

Open Educational College: Al-Suwaira Branch

Asst. Lecturer. Rafid Hameed Mohammed

Rafid.h.m.20@gmail.com

**Abstract:**

Arabic linguistic studies face a deeply rooted issue since their adoption of modern linguistic theory: the multiplicity and inconsistency of terminology. This problem hampers scientific communication and causes confusion among researchers. This study aims to shed light on the lack of unified linguistic terminology in the Arab context and to investigate its historical and methodological causes—such as the multiplicity of Western linguistic sources, disparities in translation quality, and the absence of specialized academic institutions to regulate terminology. The research presents examples of terminological variation among different linguistic schools and analyzes its impact on the transmission of linguistic knowledge and the consolidation of core concepts. It also reviews previous initiatives aimed at unifying linguistic terminology and assesses their success or failure. In light of this, the study proposes a methodological framework for standardizing Arabic linguistic terms, based on collaboration between linguists and translators, the establishment of unified criteria for selection, borrowing, and Arabization, and the adoption of an effective institutional reference. Ultimately, the study aspires to contribute to a more stable and consistent terminological environment that fosters the development of Arabic linguistic scholarship and facilitates its integration into global academic discourse through clear language and precise, shared terminology.

Keywords: Linguistics, terminology, terminological unification, terminological synonymy.

توطئة

لا شك في أنّ الأصل أن يكون لكلّ مصطلح أجنبيّ مقابل عربيّ وحيد غير أن الواقع اللّسانيّ جانب هذا المعيار المصطلحيّ، إذ يجد والج هذا الحقل المعرفي أكثر من مصطلح عربيّ مقابل للمصطلح الأجنبيّ الواحد، فالناظر في كتب اللّغة يجد -مثلاً- أنّ المصطلح الأجنبيّ *Linguistique* يقابله غير واحد من المصطلحات العربيّة منها: اللّسانيّات، وفقه اللّغة، ومنهم من قابله بمصطلح علم اللّغة، ومن الباحثين من اختار مصطلح الألسنية، وغيرها من المصطلحات التي تجاوزت العشرين على وفق إحصاء المسديّ (ينظر: المسديّ، ٦٧، ١٩٨٤-٧١)، فإذا اختلف في



تسمية العلم، مع كونها أهم وحدة اصطلاحية أساسية في أي جهاز مفاهيمي خاص، فما بالك إذا تعلّق الأمر بالمصطلحات التي تكوّن هذا الجهاز! والأمر كذلك مع المنظومة الاصطلاحية جميعها، فمصطلح *Phonème* يقابله مصطلحات عربية وفيرة منها : فونيم ، مستصوت، ولافظ (ينظر: المسدي، ١٩٨٤، ٨٣).

المطلب الأول: تنوع المصطلح اللساني.

تستعمل أية جماعة لغوية ظواهر لغوية متنوعة يسمّها طابع الاتفاق في قدر يشترك فيه المتكلمون، والاختلاف الذي يؤدي إلى وجود فروق فردية، وتتشكل ظواهر التنوع اللغوي في الجماعة اللغوية التي تمارس أشكالها ومستوياتها، وكثيراً ما نجد اللسانيين يتحدثون عن مفهوم (الذخيرة اللغوية) من جهة، وارتباطها بالسياق من جهة أخرى، ونعني بذلك: مجموعة اللغات أو اللهجات أو الضروب اللغوية المستعملة في سياقاتها الخاصة بها (عبد العال، ٢٠١٢، ٩٥-٩٧).

وتشكل المصطلحات اللسانية النسبة الأعلى من مظاهر التنوعات اللغوية؛ نظراً إلى طبيعة تنوعات اللغات الإنسانية ومستويات استعمالها من جهة، ولطبيعة التنوع داخل موضوع الدرس اللساني - نعني به اللغة - من جهة أخرى، ومن هذه المصطلحات ومقابلاتها العربية الواردة في المعاجم اللسانية العربية والكتب المترجمة (ينظر: الفهري، ١٩٨٣، ٣٢):

١. (PHONEME) مقابلاته في اللغة العربية: فونيم، صوتيم، صوت، صوتم، صوت مجرد، صوتية، مستصوت، لافظ...

٢. (MORPHEME) مقابلاته في اللغة العربية: مورفيم، صيغم، وحدة صرفية، مورفيمية، صرفيم، صرفية....

٣. (LEXEME) مقابلاته: لكسيم، وحدة معجمية، مأصل معجمية...

٤. (DIACHROMC)، مقابلاته: متعاقب، تاريخي، زمني، تطوري، تعاقبي...

ولعلّ من أهم العقبات التي تواجه توحيد المصطلح اللساني، والمصطلح العلمي على وجه العموم هي العثور على مصطلح عربي ملائم والمفاهيم العلمية الجديدة القادمة من البلاد الأجنبية، فعلى الرغم من الحماس الكبير والجهود المتواصلة؛ إلا أنّ ذلك لم يثمر سياسة واضحة أو منهجية محدّدة متّفق عليها التزم بها العاملون في مؤسسات التعريب والجامعات والمؤسسات التربوية؛ لذا تعدّدت الاجتهادات وتباينت الآراء أثناء عملية نقل المصطلحات. وقد استوقفت إشكالية المصطلح كثيرا من الباحثين، إذ قال أحدهم: " إنّ معضلة المصطلح ما زالت قائمة، إذ تتفاوت المصطلحات



في مستواها وقابليتها للبقاء والشيوع، كما يختلف تعريب المصطلح الواحد باختلاف البلدان والمعاجم والأفراد، ولا يكاد يتفق معربان من بلد واحد على صياغة مصطلح واحد" (الريحاوي، ١٩٩٠، ٢٠، ٢١)، حتى أضحى داءً من أدواء لساننا العلمي العربي اختلاف المصطلحات الموضوعية لمدخل علمي واحد، وأمسى قاتلاً انفصال الأقطار العربية بعضها عن بعض، وتباعد مجامعها اللغوية، وجامعاتها وأساتذتها ومستوياتها العلمية والاجتماعية والأخلاقية وانتماءاتها القومية (ينظر: عمر، ١٩٨٩، ٥٣).

فضلاً عن هذه الإشكالية تركز إشكالية أخرى ألفت بنقلها على الساحة الدولية؛ ألا وهي إشكالية التعامل مع المصطلحات في ظل العولمة وما أفرزت من مفاهيم، وأثارت من تداعيات في الآونة الأخيرة، إذ أدت التقنيات وأنظمة المعلومات وشبكاتنا من محطات تلفزيونية عالمية، وصحافة إلكترونية دوراً فاعلاً في صناعة ثقافة العولمة وترويجها، فكان ذلك مدعاة للتوجه نحو ثقافة العولمة (مخولفي، ٢٠١٤، ٦١-٦٣)، الأمر الذي أثار جملة من الإشكاليات في الفكر والثقافة والخصوصية الحضارية، لاسيما في وطننا العربي الذي تعصف به رياح التغيير، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف المصطلح وتباينه (ينظر: عمر، ١٩٨٩، ٤٢-٤٧):

١. تعدد مشارب واضعي المصطلحات، مما أدى إلى اختلاف في المفاهيم وتباين في التعبير عنها.
٢. الطريقة التي اتبعها ناقلو المصطلحات، فقد أثر بعضهم اعتماد ما جاء في المعاجم، وأثر آخرون استخدام المصطلح الأجنبي منقولاً بلفظه نقلاً حرفياً.
٣. اعتماد الترجمة الحرفية في أحيان كثيرة، وبذلك غفل الناقل عن المهمة المكلف بها، انعكس ذلك سلباً على المصطلح، فجاء نابياً غير مأنوس به.
٤. غرابة المصطلح أصلاً وعدم اقتباسه من معطيات البيئة المحلية.
٥. عدم اقتران المصطلح بالأصل الأجنبي، أو إثباته بين هلالين لإزالة الغموض. كان أن تصدى لصناعة المصطلحات وتعريبها القادر وغير القادر والمؤهل وغير المؤهل، وللوقوف على أبعاد هذه الإشكالية سنلقي الضوء على أوجه التباين هذه.

إن التباين في المصطلحات اللسانية نجم عن تنوع الثقافات وتعدد الاجتهادات، وإذا ما أضفنا إلى ذلك غياب المنحى الناظم (system method) الذي يفترض أن يحدد آلية التعريب بشكل دقيق، لذا من المتوقع أن يأخذ التباين أشكالاً عديدة منها (ينظر: الخطيب، ١٩٨٦، ٢٥-٣٦):

١. تباين المنهج.



لم ينحْ ناقلو المصطلح منحى واحداً في نقل المصطلحات؛ إذ لم يخضع المصطلح لمنهج علمي واحد، فمن يستقري واقع المصطلحات العربية يجد أنها تتجه إلى خارج اللغة العربية (الترجمة والتعريب)، وأكثر ما تتجه نحو التوالد داخل اللغة، طائفة من المصطلحات التي تظهر من خلالها جوانب التباين التي يمكن تفسيرها بغياب المنهجية الواضحة في اختبار المصطلح، نحو: (مور فيم... ألو مورف... مورف).

٢. التباين بين المدلول اللغوي والمدلول المصطلحي.

استندت طائفة من تعريفات المصطلحات العلمية إلى تعريف صاحب المحيط، والذي يحدد مفهوم المصطلح بأنه: إخراج الشيء من المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد منه. إذ لا يشترط في المصطلح العلمي أن يستوعب معناه اللغوي. فهذه اللفظة أو تلك تصبح مصطلحاً عندما يتواضع العلماء على استعمالها للدلالة على معنى علمي (ينظر: أبو حيان، ٢٠٠٠، ١/٨٨٣). وكثيراً ما يحدث التباين نتيجة اعتماد اللفظ المرشح ليكون مصطلحاً على المعنى اللغوي، دون النظر إلى المدلول المصطلحي، علماً أن قيمة لغة العلم، تكمن في التقاء العلماء عندها إذ من العيب أن نلتقي عند اللفظ الأجنبي ثم نختلف في مقابله (العاشوري، ١٩٨٠، ٤١).

٣. الاشتباك بين التراث والمعاصرة.

كشفت نتائج الأبحاث أن هناك تبايناً بين اتجاهات ناقلي المصطلحات العلمية، فمنهم من يدعو إلى التأسيس بالعودة إلى التراث، فهو يمثل الوجه الناصع للعربية وتجربتها الرائدة، وثمة من يدعو إلى الحداثة ويرى أن العودة إلى الماضي إعاقة للنمو اللغوي، وتكريس للازدواجية اللغوية القائمة بين اللغة المكتوبة والحوارية، لا سيما في ظل التطور المتسارع الذي يقذف يومياً عشرات الألفاظ العلمية والحضارية (ينظر: العتابي والبدر، ٢٠٢٢، ٨٣٢)، ولا غرابة، والحال هذه أن نجد من علماء اللغة من يحذر من أثر ازدواجية أخرى، ولعلّ السبب يعود إلى تشابك المدة الزمنية للدراسات القديمة والحديثة، وامتدادها عبر مئات السنين، أدى إلى ظهور فريقين: أحدهما: سُمي بالتراثيين، والآخر: بالمجدّدين، فقد دعا إلى تجنب استعمال المصطلحات القديمة للتعبير عن مفاهيم جديدة؛ لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثّل المفهوم الجديد، ويرى أنها قد تحدث توهماً في المصطلح؛ نتيجة إسقاطات ظرفية، أو ذاتية، ولا غرابة أن نجد موقفاً مضاداً يتباين مع أنصار الحداثة، إذ يتعصّب للقديم، فيختار ألفاظاً غامضة، نحو (السدّام) التي يطلقها على: القداحة (ينظر: الفهري، ١٩٨٣، ٤١).



المطلب الثاني: طرق نقل المصطلح اللساني.

تتنوع طرق نقل المصطلحات اللسانية بحسب اتجاهات متناولها المتأتية من الرؤية التي يرونها تتناسب وصيغة المصطلح، فمن المصطلحيين من يتخذ أسلوب التعريب، ومنهم يترجم المصطلح من اللغة الأصل (اللغة المترجم منها) إلى اللغة الهدف (اللغة المترجم إليها)، ومنهم من يمزج بين الأول والثاني وهو ما اصطلح عليه بالترجمة الجزئية، وبهذا فإن عملية نقل المصطلحات تكون من طريق: التعريب، والترجمة، والترجمة الجزئية، وتعتمد هذه الطرق وسائل مهمة تُعين المترجمين والمصطلحيين على وضع مصطلح جديد في اللغة الهدف يرمز إلى مفهوم معين من اللغة الأصل، وهذه الوسائل هي: الاشتقاق، والمجاز، والتعريب، والنحت (ينظر: عز الدين، ٢٠١٠، ١٠٧).

وقد عانيت المجامع اللغوية، ومكتب تنسيق التعريب بوضع الأسس النظرية التي تحدّد من الاختيار العشوائي لمقابلات أي مصطلح، غير أن هذه الأسس لم تتطرق إلّا لقضايا وسائل الوضع من تخصيص صيغ اشتقاقية تدل على معان قادرة على تأدية بعض المفاهيم في العلوم الحديثة، أو تحديد كيفية نقل الأصوات الأعجمية، وترجمة السوابق واللواحق (أونيس، ٢٠٢١، ٦٨٩)، وهذا ليس بكاف؛ فالإشكال الرئيس واقع على عائق الترجمة نفسها قبل الشروع في وسائل الوضع، إذ إنّنا لم نر من هذه المؤسسات موقفاً محدداً تجاه طرق ترجمة مصطلحات اللسانيات، فضلاً عن مصطلحات البحث، والتعبير عنها بمقابلات دقيقة تحدد كيفية الاختيار وتقنيته، والإجابة عن ماذا نُترجم؟ وكيف؟ وأي المصطلحات نعرب؟ ولماذا؟ هذه الأسئلة تحتاج إلى تأطير نظري وتطبيقي يقوم بعملية نقل المصطلحات وسكّها والحدّ من العشوائية المبنية على رؤية جهوية فحسب (ملال، ٢٠٢٠، ٣٥).

أولاً: التعريب:

تعددت مدلولات المصطلح اللغوية في المعجمات العربية، فقد ذكر ابن منظور أنّ "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة...، وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتقوه به العرب على منهاجها... والتعريب: أن يتخذ فرساً عربياً... والإعراب والتعريب: الفحش. والتعريب، والإعراب، والإعرابة، والعراية، بالفتح والكسر: ما فتح من الكلام... ابن الأعرابي: التعريب التبیین والإيضاح في قوله: الثيب تعرب عن نفسها... قال: والتعريب المنع والانكار" (ابن منظور، ١٩٩٣، ٤/٢٤٥).

غير أن تعدّد المدلول اللغوي لم ينجم عنه تعدّد مفهومه الاصطلاحي في استعمال اللغويين العرب القدامى. وذلك بخلاف المحدثين الذين خصّوا مصطلح التعريب بثلاثة معانٍ أساسية (الخوري، ١٩٩٨، ٢٥-٢٤):



الأول: تعريب اللفظ وينقسم على قسمين، هما:

أ. المعرب: وهو اللفظ الأجنبي الذي خضع للأوزان العربية مثل: (الكَرْبَلَة) *creolization*.

ب. الدخيل: وهو اللفظ الأعجمي الذي لم يخضع للأوزان العربية مثل: (بيدجن) *pidgin*.

الثاني: الترجمة: أي نقل الكلمة أو النص من إحدى اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وقد سُمي بتعريب النص.

الثالث: تعريب التعليم: أي: ترك اللغة الأجنبية في مجال التعليم، وإحلال اللغة العربية بدلاً منها، وقد سُمي بتعريب المجال. ويشير الدكتور قاسم طه السارة إلى ذلك بقوله: "أما مفهوم التعريب الذي نحن بصدد البحث عنه فإنه يتجاوز المعنى اللغوي المتمثل بإيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية إلى دراسة الجهود العلمية الرامية إلى تعميم اللغة العربية واستخدامها في ميادين المعرفة البشرية، وفي كل مظاهر الحياة الإنسانية والاجتماعية والفكرية، فتصبح العربية لغة التعليم والبحث العلمي" (السارة، ١٩٨٩، ١٧).

وقد ذكر حسن سعيد غزالة (ينظر: غزالة، ٢٠٠١، ٤٥-٤٧) أن التعريب يُراد به الترجمة والتعريب، فالأول: هو النقل الدقيق للمعنى بمصطلحات موجودة أصلاً في العربية. والثاني: يشتمل ثلاث عمليات رئيسة:

الأولى: التطبيع: وهو صوغ الكلمة الأجنبية لفظاً وتصريفاً (وهو بالمعنى نفسه في القسم الأول من التعريب الذي سقناه آنفاً، أي: المعرب).

الثانية: الرسم اللفظي الذي يقوم على كتابة الكلمة بحروف عربية وفقاً لطريقة النطق بها (وهو مثل معنى القسم الثاني من التعريب، أي: الدخيل).

الثالثة: النقش: الذي قسّمه على ثلاثة أقسام: الاستنباط، وهو إحياء كلمة عربية قديمة بإعطائها معنى جديداً، والاشتقاق (التوليد) وهو قائم على مقاييس وموازين تشتق الكلمات منها وتقاس عليها، والمستجدات وتعني الكلمات الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل في اللغة العربية.

وفي ما ذكره غزالة نلاحظ أن الاشتقاق قد جعله مندرجاً ضمن القسم الثاني من أقسام النقش، والمجاز ضمن ما أسماه بالاستنباط، وهو يطرح بذلك تقسيماً جديداً مخالفاً لما هو معهود من وسائل وضع المصطلحات الاشتقاق، والمجاز، والتعريب (المعرب والدخيل)، والنحت، حيث نجد أن وسيلتي الاشتقاق والمجاز مستقلتان عن التعريب. ونستنتج من تقسيم غزالة أن مفهومه للتعريب مفهوم كليّ يشير إلى كل العمليات التي تجرى وتنتهج في نقل العلوم.



ثانياً: الترجمة.

تكمن أهمية الترجمة في أمر مهم عائد إلى الحاجة البشرية والإنسانية، وربط العوالم الثقافية المتنوعة بتنوع لغاتها وثقافاتها، والترجمة تعني نقل المعاني من اللغة المترجم منها إلى اللغة المترجم إليها. وجاء في لسان العرب: "يترجم الكلام ينقله من لغة إلى لغة أخرى، والشخص يدعى الترجمان وهو الذي يفسر الكلام" (ابن منظور، ١٩٩٣، ١٢/٦٦).

وفي الحقل اللساني نجد أن عامل الحاجة قد أدى دوراً كبيراً في ذلك، وإذا كان نقل المفاهيم المستحدثة في مجال اللسانيات من طريق سبك المقابلات العربية له أمراً معقداً من ناحية اصطلاحية، فإن مدى زيادة هذا التعقيد من عدمها مرتبط -أساساً- بمدى قدرة المترجمين والمصطلحيين على ترجمة هاته المصطلحات، أي: كلما راعوا شروط ترجمة المصطلحات - تلك الشروط التي تكفل حسن تأدية المفاهيم والتعبير عنها- كانت أساليب الترجمة سليمة والعكس صحيح (ينظر: شايب ومسيل، ٢٠٢٤، ١٦-١٧).

وتعتمد الترجمة على أساليب محددة تتدرج ضمن قسمين، هما (ينظر: المطوع، ١٩٧٩، ٤٠):

١- الترجمة المباشرة: وهي الغالبة، وتعني النقل من لغة مترجم منها إلى لغة مترجم إليها لوجود توافق بنيوي أو اصطلاحي، أما أنواعها فهي:

أ. التعريب: وهو اقتباس كلمة من لغة مترجم منها إلى لغة مترجم إليها؛ بسبب وجود فراغ اصطلاحي ناتج عن مفاهيم جديدة لا يمكن للغة المترجم إليها أن تعبر عنها.

ب. النسخ: وهو أخذ عبارة من اللغة المترجم منها، وترجمتها مباشرة إلى اللغة المترجم إليها مما يستوجب إدخال استعمال جديد يبدو غريباً.

ج. الترجمة الحرفية: وفيها السليم والسقيم، فأما السليم: فهو عندما يكون المنقول من اللغة المترجم منها متطابقاً مع اللغة المترجم إليها وهذا نادر، وأما السقيم فهو المحاكاة غير الواعية لخصائص اللغة المنقول منها. فعلى سبيل المثال نجد مصطلح (sense) قد ترجم بغير مقابل واحد، ونكتفي بذكر مقابلين اثنين ينطبق عليهما المفهوم السابقان وهما: (حاسة) و(معنى ذاتي)؛ إذ نجد في المقابل الأول ترجمة حرفية سقيمة؛ بسبب وضع مقابل لا يتفق مع متصور المصطلح في الدرس اللساني، ونجد في المقابل الثاني ترجمة حرفية سليمة لتطابقهما.

٢- الترجمة الجانبية (غير المباشرة)، وأنواعها على النحو الآتي (ينظر: الحمزاوي، ١٩٨٢، ٥٣-٥٥):

(٥٥):



أ. الترجمة بالمعادل أو المقابل: ويعني نقل المفهوم من اللغة المترجم منها إلى اللغة المترجم إليها بمعناه الكلي لا التفصيلي، نحو: عامية (*slang*)، إذ إن هذا المصطلح يدل على معنى عام يشير إليه مفهوم هذا المقابل، ويدل على معنى خاص أيضاً يكون مرتبطاً بلغة جماعة ضيقة النطاق داخل جماعة لغوية ما، مثل رطانة الممرضات، ورطانة الممثلين، ورطانة السجناء.

ب. الترجمة بالموالفة: وتعني اعتماد مقابل خاص من اللغة الهدف للتعبير عن مفهوم ما من اللغة المصدر، وذلك مثل: (لغة ضمنية : *Endoglossic language*)، وهو مقابل يحمل مفهوماً مختلفاً عن مفهوم المصطلح الذي يشير إلى اللغة التي تكون الأولى لدى أغلب السكان (أو كلهم) في منطقة جغرافية ما.

ت. الترجمة بالتحوير: وهو يفيد التجديد والقطيعة بين المفاهيم القديمة والحديثة، فهو لا يستمد مصطلحاته من المعاجم المقررة بل من وضع المترجمين لتأدية المفاهيم الجديدة مثل: كلمة (تكنية: *noa word*) فمفهوم (تكنية) هنا لا يشير إلى مفهوم (الكناية) كما هو في الدرس البلاغي العربي، بل يشير إلى مفهوم الكلمة التي يؤتى بها لتحل محل كلمة محرمة.

ث. التكافؤ: وهو التعبير عن مصطلح اللغة المترجم منها مع اعتماد تعبير مختلف، مثل: (تصحيح مفراط *hypercorrection*) ومعنى ذلك أن المقابل العربي المركب يدل على مفهوم خاص بعد ضمّ الكلمتين معاً

ثالثاً: الترجمة الجزئية.

عمد بعض اللسانيين العرب إلى استخدام أسلوب الترجمة الجزئية أو (التعريب الجزئي)؛ بغية تحري الدقة في نقل المصطلحات من جهة، ولأنه أخفّ على اللسان مقارنة بالنحت أو التركيب من جهة أخرى، ويؤاد بالترجمة الجزئية: ترجمة جزء من المصطلح وتعريب الجزء الآخر منه، وهو بذلك يجمع بين آليتي الترجمة والتعريب، ويتحدّد مصطلح مفهوم ترجمة الجزء وتعريب الجزء الآخر أو العكس بنظرة الناقل نفسه، ومن هذا المنطلق نُسّج استعمال أسلوب: الترجمة الجزئية حيناً، أو التعريب الجزئي حيناً آخر (ينظر: كبير، ٧٧، ٢٠١٨، ٧٩). ولو نظرنا في المصطلحات اللسانية لرأينا أنها قد مرّت بحالتين: إحداهما: مصطلحات قد تأرجحت بين الترجمة والترجمة الجزئية، والأخرى: مصطلحات لم تنتقل إلى العربية إلّا من طريق الترجمة الجزئية، فقد عمد الفهري مثلاً إلى ترجمة مصطلح *sociolinguistics* بـ(سوسيولسانيات)، فالجذر في المصطلح الإنجليزي *socio* قد عربّه بـ(سوسيو) في العربية، والمصطلح *linguistics* المكوّن من جذر ولاحقة قد ترجمه بـ(لسانيات).



مع العلم أنّ كلّ الذين قد نقلوا هذا المصطلح قد ترجموه ولم يعزّبوا جزءاً منه (المجبول، ٢٠٢٠، ٢٠٤).

المطلب الثالث: آليات تعدّد المصطلح.

لما كانت اللّغة لسان الحضارة، ومن ثمّ مرآة تعكس ما أحرزته من تقدم ورقي، كان لزاماً على المجتمعات الطامحة إلى التقدم تعلّم لغة الحضارة الغالبة أو - على الأقل - تؤسّل ما تقدمه الترجمة للاطلاع على إنجازات تلك الحضارة، فقد صدق ابن خلدون حين قال "إن غلبة اللّغة بغلبة أهلها، وإن منزلتها بين اللّغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم" (ابن خلدون، ١٩٨٨، ٣٥٨). وسعياً إلى بلوغ ذلك فعلى الترجمة العربيّة أن تبتغي تحقيق التلاحق والمثاقفة الإيجابيين سبيلاً إلى مواكبة الحضارة العلميّة الحديثة وذلك بضخ دماء جديدة في شرايين اللّغة العربيّة عبر تجديدها وتطويرها وإغنائها للحفاظ على بقائها.

تعدّ اللّسانيّات الحديثة في الثقافة العربيّة حقلاً معرفياً جديداً يهدف إلى خدمة قضايا اللّغة العربيّة، أصواتاً وصرفاً ودلالة وتركيباً، غير أن الدرس اللّسانيّ في الثقافة العربيّة وإن قطع أشواطاً إلاّ أنّه يعاني من عراقيل وصعوبة لعلّ أغلبها يرجع إلى تعدّد المصطلحات اللّسانيّة، فمعلوم أن اللّسانيّات المعاصرة علم وافد على الثقافة العربيّة، ومن ثمّ فإنّ مفاهيمه الاصطلاحية وافدة أيضاً، فليس أمام العقل العربيّ ضمان للمثاقفة غير أخذ المصطلح الذي هو من إنتاج العقل الغربي، وهذا يطرح إشكالات منهجيّة فهل نأخذ المصطلح كما هو في لفظه المعجمي فنقول (الفونولوجي)، و(السيميوطيق)؟ أم نعرّب المصطلح؟ أم نبحت في عمق التراث اللّسانيّ العربيّ القديم ما يسوغ لنا استعمال مصطلح يدلّ على أصالة وغنى ثقافتنا نحو علم اللّغة واللّغويّات وفقه اللّغة؟ أيا تكن الإجابة فإنّ إشكال الاصطلاح يظلّ قائماً (قدور، ٢٠٠٧، ٧٥٩-٧٦٣) والحقيقة أن أكثر المجامع اللّغويّة في العالم العربيّ مثل مجمع سوربة، ومجمع مصر، ومجمع العراق، ومجمع الأردن، ومكتب تنسيق التعريب بالمغرب يبذل القائمون عليها جهوداً كبيرة في ترجمة وتعريب المصطلحات العلميّة اللّغويّة، بيد أن الإشكاليّة قائمة في تعدّد المصطلح، فاللّغة العربيّة تشهد أزمة حقيقية في إيجاد المصطلح المناسب، إذ تعدّدت دوائر إنتاج المصطلح من رسمية ممثلة في مجامع اللّغة العربيّة، ومراكز الترجمة والتعريب التابعة للجامعة العربيّة فضلاً عن الجهود الفرديّة. إنّ غياب التنسيق بين هذه الهيئات، واختلاف مصادر تلقي ثقافة المنتج للمصطلح، جعل المستهلك العربيّ في حيرة من



أمره، فهو أمام حشد من المصطلحات قد تتفق مدلولاً وتختلف لفظاً (أونيس، ٢٠٢٢، ٦٨٩-٦٩١)، وقد تتباين في الاثنين. ومن أسباب هذه المعضلة (عزي، ٢٠٠٩، ٢٥٦-٢٥٨):

أولاً: أثر المكون الثقافي: ويراد به: تنوع مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب، إذ تجاذبتهم ثقافات مختلفة، فرنسية، وإنجليزية، وألمانية، وروسية، وعربية خالصة، ولدى هؤلاء نزعة إيديولوجية طبعت أبحاثهم. فالعالم العربي في الوقت الراهن موزع في تفتحته على الحضارة الغربية على محورين: فالمشرق يتواصل مع الغرب من طريق الثقافة الانجلوساكسونية، والمغرب العربي يتواصل مع الغرب عن طريق الثقافة اللاتينية، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة تبقى الثقافة العربية الأصلية مهددة، فأهل المغرب العربي ينقلون عن اللغة الفرنسية ويسيرون على هديها في خلق تسميات اصطلاحاتهم، والمشرق العربي يستند أبنائه إلى اللغة الانكليزية، والمعروف أن لكل لغة ألفاظها ومفاهيمها التي يألفها أهلها، هذه الألفاظ تختلف من لغة إلى أخرى، وهذه المفاهيم تختلف من أمة إلى أخرى، قد يترتب على نقلها مفاهيم متباينة؛ نتيجة خصوصية اللغة، فضلاً عن الفوضى وتعدد مصادر إنتاج المصطلح حتى لو كان الأخذ من لغة واحدة كما هي الحال بالنسبة للإنجليزية، فهناك إنجليزية بريطانية، وإنجليزية أمريكية، ولكل منهما ألفاظها ومفاهيمها الخاصة بها، والتي تختلف عما في الأخرى من ألفاظ ومفاهيم، وقد يترتب على اختلاف المفاهيم اختلاف في المصطلح عند العلماء الذين أخذوا عن الإنجليزية البريطانية والعلماء الذين أخذوا عن إنجليزية أمريكا.

ثانياً: اختلاف الآليات توليد المصطلح من مجمع لغوي إلى آخر، بل من لساني إلى آخر ما يعكس غياب التنسيق، وانعدام التنسيق أو الاتفاق على مبادئ التقييس والمراجعة، واتساع اللغة العربية وأقطارها إذ نجد تبايناً واضحاً في المنهجية المتبعة في نقل المصطلحات، فهناك من يعرب المصطلح بكلمة واحدة، وثمة من يعرفها بمجموعة من المقابلات، والبعض يبقي المصطلح على حاله كما ورد في اللغة المنقول عنها، وقد تتبّع أحد الباحثين ذلك وسجّل الآتي (عزي، ٢٠٠٩، ٢٥٦):

المصدر	Phonème
دراسة الصوت اللغوي (أحمد مختار عمر)	١. فونيم
قاموس اللسانيات (عبد السلام المسدي)	٢. صوتم
دروس في علم أصوات العربية (صالح القرمادي)	٣. صوت، صوتم



٤. فونيم معجم علم اللّغة النظري (محمد علي الخولي)
٥. فونيم معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث
٦. صوتيه المصطلح اللّساني
٧. صوتم مفاتيح الألسنة
٨. مستوصت مجلة الفكر العرب

ثالثاً: التفاوت النظريّ والمنهجيّ بين المستوى العلميّ للّسانيين العرب واتساع الهوة بين الجانب النظريّ والجانب المنهجيّ بين أقطاب الدرس اللّسانيّ العربيّ.

رابعاً: أزمة الصراع بين الأصالة والحداثة، بين داعٍ إلى التّقيب في التراث عن المصطلحات الأثيلة، وآخر مناصر للتّعريب والحفاظ على حرمة المصطلح.

خامساً: اختلاف المدارس التي نأخذ منها مع عدم مراعاة منهجيّة كلّ مدرسة من المدارس التي نتعامل معها، فهناك مدارس يغلب عليها الطابع النفسيّ، وأخرى يغلب عليها الطابع الاجتماعيّ، وثالثة تلجّ على الجانب المعنويّ الوظيفيّ، كلّ هذا ينعكس سلباً على توحيد المصطلح؛ لأنّ دلالة كلّ مصطلح تختلف باختلاف المدرسة التي ينتسب إليها أو الشخص الذي قدّمه، فمن البدهي أن تنشأ فوضى في مجال المصطلح لتعدد المصادر التي اعتمد عليها المترجمون.

سادساً: ظاهرتا الترادف والاشتراك اللفظيّ، وذلك بوضع أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد، أو العكس بوضع مصطلح واحد على مفاهيم متعددة، فينبغي أن تراعى الأمور الآتية (القاسمي، ٢٠٠٨، ٨٦):

١. حيويّة البيئة المجتمعيّة الناشئ فيها المصطلح: يرتبط إنتاج المصطلح داخل بيئة مجتمعيّة بإنتاج المعرفة، ومن ثمّ تنتفي فرضيّة العجز اللغويّ، والعكس صحيح، فخضوع المجتمع للآخر في مجال تأسيس مجالات معرفيّة تعني بدهاة الوقوع ضمن فقر معرفيّ وتوابعه اللغويّة. ومن المؤكّد، أنّ ثقافة أيّة أمة من الأمم، تقوّض و تتلاشى لأسباب كثيرة، منها: اضطراب دلالة المصطلح، وتعارض المفاهيم، وشيوع الغموض والقلق في التراسل العلميّ بين مصادر المعرفة، و جهات التلقي.

٢. البعد عن التعصّب أيّا كان نوعه، نظراً إلى أنه يؤزم الخريطة المصطلحيّة، لاسيّما إذا وجد مصطلح آخر أكثر دلالة وبيانا وإجرائيّة منه.

٣. وجود علاقة بين الدلالة اللغويّة للعبارة أو المفردة والمعنى الاصطلاحيّ وإلّا تحولنا إلى مسألة الرمز، والاصطلاح بالرمز أمر آخر غير الاصطلاح باللفظ، عبر التحوّل بالعبارة أو المفردة من



وضع العرف العام للألفاظ إلى وضع الاصطلاح الخاص. ومن ثمّ فإنّ الوسائل والأدوات لا بدّ أن تخرج اللفظ عن معناه اللغويّ، فإن لم يخرج عن ذلك فليس بمصطلح، فكلمة حبل أو مشط أو ما شابههما ليست بمصطلحات إذ إنّ وضعها بإزاء معانيها من وضع اللّغة، ولم تخرج عن هذا الوضع إلى معنى جديد.

٤. أن يقرّه فريق من العلماء من أهل الاختصاص، ليغدو مقبولا وأخذا بالشرعيّة الإجرائيّة التداوليّة، وقبل إقراره يكون مجرّد اقتراح أو مشروع مصطلح، أي في الوضع الوسط بين اللفظ اللغويّ والمصطلح.

٥. يفضل عادة اختيار اللفظة المفردة لسهولة استعمالها وحفظها، غير أنّ هذا لا يعني وجوب التعسّف في التزام هذا المبدأ، فثمة الكثير من المصطلحات المؤلفة من كلمتين فأكثر، وهو أمر تستدعيه الضرورة العلميّة في أحيان كثيرة.

٦. تجنب الألفاظ الغريبة والشاذّة، لضمان رواج المصطلح وتداوله وتجنّب الكساد الإجرائي الذي قد ينتهي إلى تلاشي المصطلح، بمعنى آخر ضرورة توفّر الضوابط المتعلّقة بدلالات اللّغة في وظيفتها الإبلاغيّة، وكذلك في مستوى مفاهيم المعارف في وظائفها النوعيّة من حيث هي خطاب علميّ يقتضي الوضوح والدقّة، ومعلوم أنّ للاستخدام اللغويّ قوانينه التي تتحدّد بضوابط التركيب والإيقاع، وهو ضرب من البحث قائم بذاته عند أهل الدراية لا يستوفي حقّه إلّا بتعاقد المعرفة اللسانيّة والخبرة الأسلوبية؛ حتّى يتحقّق الانسجام بين مخارج الحروف وبنية الحركات وتركيبه المقاطع، ثمّ يتطابق الكلّ مع خصائص الإيحاء الدلالي.

٧. أن يشتهر ذلك المعنى بحيث ينصرف الذهن إليه عند إطلاق اللفظ، فإن لم يشتهر لم يؤدّ وظيفته التي من أجلها كانت عمليّة الاصطلاح، وهي أن يصل المعنى إلى ذهن السامع من أقرب طريق للاستغناء به عن الإطالة في الكلام، وهذا الاشتهار هو ما يمكن أن نسميه القبول العام من أهل الفنّ.

المطلب الرابع: إجراءات توحيد المصطلح.

بعد عرض إشكاليّة تعدّد المصطلح وبيان أسبابها ومظاهرها، وأخطارها وآثارها السلبية، يحسن ههنا أن نقف على أهم سبل تقييس المصطلح اللسانيّ وتوحيد مناهج وضعه، على الرغم أن التعددية قدر محتوم للمصطلح العربيّ، إلّا أنه بإمكاننا التخفيف من حدتها باتخاذ مجموعة من الإجراءات، يمكن اختزالها فيما يلي (المجبول، ٢٠٢٠، ٣١٢-٣٧٠):



أولاً : إجراء دراسة للمصطلحات المترادفة على مستوى الاستخدام في الوطن العربي، وتطبيق مبادئ التقييس وشروط المصطلح المفضل عليها، فضلاً عن تسجيل نسبة شيوع كل منها، ثم الموازنة بين هذه المصطلحات المترادفة المتعددة على أساس المعلومات المتوفرة؛ لاختيار المصطلح المفضل على أسس علمية ولغوية واجتماعية دقيقة، ثم توثيقه، للتوصية باستخدامه ونشره والاقتصار عليه. فمن فوائد التقييس أنه يهدف إلى تحسين المصطلحات المستعملة وتوحيدها؛ ومن المقاييس المهمة: تفضيل المصطلح الدقيق على المبهم أو الملبس، وتفضيل المصطلح الذي يوحي جذره بالمفهوم المقصود بصفة أوضح، وتجنب المشترك اللفظي. هذا فضلاً عن المقاييس الاجتماعية اللغوية، وهي تقوم على الاستعمال، وتفضل فيها اللفظة الرائجة الفصيحة على النادرة أو الغريبة، وكذلك جمالية اللفظ، وخفة وقعه، وما له صلة بالتقييس والمقاييس، يسلمنا ذلك إلى ضرورة إجراء دراسة ميدانية، وجمع استبيانات على المصطلحات المترادفة المتعددة على مستويين (القاسمي، ٢٠٠٨، ٣١١):

١. مستوى الاستخدام العلمي الخاص بين المتخصصين والعلماء، وفي البحوث والمؤلفات والترجمات.
٢. مستوى الاستخدام العلمي العام في الوطن العربي، ثم محاولة معرفة نسبة شيوع كل منها على حدة.

مع التحذير من أن التوحيد هذا يجب ألا يؤدي إلى تجميد اللغة والعلوم. وجدير بالذكر والاهتمام أن نسجل أن العناية بالمصطلحات العامة الشائعة على مستوى الاستخدام الشعبي أشد خطراً؛ لشيوعها وصعوبة مواجهتها أمام الزخم الجماهيري الجارف الذي لا يعرف معايير تقييس، ولا يستشعر خطورة الأمر وضرره.

ثانياً: ينبغي معالجة قضية توحيد المصطلح، ونشر المصطلح المفضل على ثلاثة مستويات:

١. المستوى الوطني: إذ نجد تعدداً في استخدام بعض المصطلحات بين أبناء القطر العربي الواحد لغير سبب.
٢. المستوى الإقليمي: ونقصد به توحيد المصطلح على مستوى مجموعة من الأقطار العربية بينها تشابه أو تقارب مثلاً في الظروف اللغوية أو التاريخية أو الجغرافية، كأقطار المغرب العربي مثلاً، ثم على مستوى أقطار المشرق العربي، ثم على مستوى دول الخليج العربية مثلاً، إن كان ذلك مفيداً وتمهيداً للتوحيد العام.



٣. المستوى القومي: وهو توحيد استخدام المصطلح المفضل في جميع أقطار الوطن العربي. فضلاً عن كون التوحيد على هذه المستويات الثلاثة بعد الدراسة الوصفية الميدانية لواقع المصطلحات المستخدمة في كل قطر من الوطن العربي بواقعية وتدرج، ومن الواجب أن يتم توحيد المصطلحات العربية وفق سياسة موحدة في الوضع والتقييس والاختيار متفق عليها، تلتزم بها الدول العربية جميعها، بعد أن تشارك هي نفسها في رسمها ومناقشتها وإقرارها، وتتخذ هذه السياسة الموحدة بعد دراسة طاقات اللغة العربية بتراتها العلمي المتنوع، واللغوي والأدبي، ومعاجمها اللغوية الاصطلاحية؛ لتسجيل ما قد يكون نافعا في هذا المجال وتفريغه في الحاسوب تحت الطلب، أو جمعها في مدونات معجمية، على أن يتم كل ذلك بمنهجية منظمة تضمن للعلم بالعربية وحدته الفكرية والثقافية، وعلى أن نحرص على البدء بالمفاهيم أولاً ودائماً، وينبغي أن تقوم هذه المنهجية على أصول أشار إليها العديد من الباحثين، على اختلاف بينهم في تناول والشمول، وهي كلها يجب أن تتم بعد دراسة طاقة اللغة العربية دراسة تقوم على الوصف والتقييم، ولعل من أهم هذه الأصول (عزي، ٢٠٢٠، ٢٣٩):

أ. التنبه إلى أن اللغة العربية الآن تأخذ ولا تعطي، لأن الوطن العربي هو الطرف المستهلك وليس المنتج، وهذه مشكلة تفرض علينا متابعة كل ما يجد في العلوم والتقنية الحديثة في كل اللغات، وما يزيد المشكلة سوءاً هو تعدد اللغات التي تأخذ عنها العربية، وهذا يعقد علينا طرق الوضع.

ب. العناية بالترجمة وقواعدها، ورسم خطة قومية واحدة تبين النظام الذي يجب أن نلتزمه في ترجمة المصطلحات الأجنبية. كما ينبغي وضع قواعد موحدة نلتزم بها في التعريب أيضاً، ومن دون شك فإن تنشيط حركة الترجمة رهين بتوفير مصطلحية (Terminologie) عربية دقيقة ومعاجم قطاعية وموسوعية محوسبة، أحادية وثنائية ومتعددة اللغات تحاكي التطور الذي لحق ميدان المعجماتية (Lexicographie) والمصطلحاتية (Terminographie) بالعالم الغربي (المطوع، ١٩٧٩، ٧٩).

ت. ومن أصول المنهجية الموحدة التي نسعى إليها النظر إلى لغة العلم ومصطلحاته نظرة تربط بينها وبين العقل والمنطق، وأن ننأى بها عن الحشو والابتذال والخلط، معتمدين الدقة والوضوح وعدم الترادف أو الاشتراك اللفظي. فضلاً عن الاتفاق على طرق الوضع اللغوية للمصطلحات، ومتى تُستخدم هذه أو تلك، حتى يكون عمل اللجان المختصة موحداً متوائماً، يسهل جمع منظومات مصطلحية تجمع بينها علاقات مفهومية أولاً، وعلاقات لغوية؛ في الجذر أو الصيغة أو الاشتقاق أو



المجاز أو النحت أو الاقتراض أو غير ذلك، وفق شروط تراعى في كل طريقة، وبذلك تقابل كل منظومة مصطلحية منظومة مفاهيم ترتبط بعلاقات وخصائص واحدة أو متقاربة.

ث. تطبيق مذهب لغوي واحد تطبيقاً صارماً، كأن يلزم خط مدرسة لغوية واحدة مثلاً في مجال التعريب المصطلحي أو البحث اللغوي، لا نحيد عنه، حتى نضمن وحدة النتائج إلى حد كبير بعد أن تتحد المقدمات والوسائل.

ثالثاً: تشجيع الترجمة والتأليف والإبداع والإنتاج العلمي العربي ودعمه، لإيجاد نظريات علمية عربية بمصطلحات عربية أصيلة، لا نحتاج إلى مراجعتها أو إلى تعريبها كالأجنبية. ويتبع ذلك أيضاً تعريب التعليم الجامعي والعام، وتوحيد مناهجه ومواده وكتبه، وأنظمة الإدارة والتبادل والاقتصاد. وجدير بالذكر أن الجهود والمبادرات الفردية في مجال وضع المصطلحات وتعريبها أمر يدل على الوعي والغيرة والإخلاص، وهو مجهود ابتكاري لكن له أثراً سلبياً مضاداً، يجدر التنبيه إليه والتنبيه عليه، وهذا لا يخدم توحيد المصطلح بل يهلكه، وحتى تحقق الفائدة من هذه الجهود الفردية، يجب ربط هذه الجهود بالهيئات القومية الرسمية المعنية، حتى يتم التنسيق والتقييس والتوثيق، والتوصية بنشر المصطلح المقترح واستخدامه (عزي، ٢٠٠٩، ٢٢٣).

رابعاً: عدم ترك المجال للعامة في وضع مصطلحات اعتباطية، وربما من الشعبية المحكية، وعلى مسؤوليتها من غير عناية أو معرفة بمفهوم أو مصطلح، فإن وضعوا شيئاً من المصطلحات صُغت مقاومتها ووقف انتشاره، إذا تلكأت الهيئات المختصة المصطلحية في وضع مصطلح لأي مفهوم بالسرعة الممكنة، لأن العامة ستضع وقتئذ تحت ضغط الحاجة إلى التعبير عن المفاهيم التي تستحدث، ولو بمصطلحات متعددة.

خامساً: إنشاء مدونة معرفية عربية واحدة للمفاهيم وتعريفاتها ومصطلحاتها، وإنشاء شبكات له في جميع الدول العربية، لتخدم التوجه التوحيدي في هذا المجال، مع إمكان الاستعانة الواسعة بالإنفوتيرم*^١ والمؤسسات العالمية الأخرى المختصة، واستغلال وسائل الاتصالات المعرفية

* منظمة: International Information Centre for Terminology، المركز الدولي للمصطلحية، اختصارها الرسمي (Infoterm). تأسست سنة ١٩٧١ في فيينا لتطوير وتنظيم علم المصطلحات (Terminology) عالمياً، والمساعدة على توحيد المصطلحات بين اللغات والمجالات العلمية.

** لجنة ألمانية وطنية متخصصة في توحيد المصطلحات على وفق معايير دولية تتبع المعهد الألماني للتوحيد القياسي (DIN)



المتطورة، وطلب الخبرات والتدريب، كلما كان ذلك ممكناً، والتنسيق بين اللغويين والحاسوبيين في عمل معاجم التجمعات اللفظية الحاسوبية والإلكترونية. ومن السبل أيضاً: تكوين لجان وطنية محلية متخصصة للعمل المصطلحي في جميع الدول العربية، تنبثق عنها مجموعات عمل على غرار (لجنة نورمان للمصطلح NAT) ** في ألمانيا مثلاً، ومجموعات العمل المنبثقة عنها؛ على أن يكون التنسيق عالياً بين هذه اللجان الوطنية المحلية على المستوى القومي العربي، ويدعم ذلك تشكيل هيئة عربية واحدة قومية مشتركة من جميع الدول العربية، تحظى بدعم كامل من الحكومات العربية كلها، تتولى مهمة التنسيق بين اللجان الوطنية المحلية.

سادساً: نشر الوعي المصطلحي والثقافة المصطلحية، ببيان أهمية المصطلح وتعريبه، وطرق وضعه، وتدريب لغويين ومتخصصين في هذا المجال، وتدريب مقاييسه جامعياً في الأقسام المختلفة، كل حسب اختصاصه، والمبادرة بفتح مركز خاص (أو معهد) لتدريس علم المصطلح، يمنح الشهادات العلمية المتخصصة، وتجري فيه البحوث النظرية والعملية التطبيقية.

وما يتوج هذه الإجراءات قناعة السلطة في كل بلد عربي بأهمية التخطيط المصطلحي وأثره في خطط التنمية، وأن تكون مستعدة للدعم مالياً ومعنوياً، ومساندة التوجهات في هذا المجال، فضلاً عن محاسبة الجهات المخالفة المختلفة وتوجيهها؛ وبذلك نضمن السلطة الإلزامية للمصطلح الموحد، ونضمن أوسع انتشار ممكن له، مع كون هذه المصطلحات المنبثقة عن اللجان المتخصصة مقيسة وفق أدق المبادئ والمعايير العلمية والفنية واللغوية. وبعد، فلا بدّ من التنسيق في عملية الترجمة، وإذا ترجمنا أي عمل فلا بدّ أن نحاول قدر الإمكان أن نحسن فيما نقوم به. ومن المسلم به أننا أمة مستهلكة للعلم وليست صانعة له، وأول خطوات تأصيل العلم أن نقوم بترجمته ترجمة صحيحة القصد منها العلم لا الأغراض الأخرى التي يسعى الناس من أجلها دائماً.

الخاتمة

بعد عمل متعب وفي الوقت نفسه مدهل، وضعت يدي على جملة من النتائج، أعرض هنا أهمها: أولاً: تشكل المصطلحات اللسانية النسبة العليا من مظاهر التنوعات اللغوية؛ نظراً إلى طبيعة تنوعات اللغات الإنسانية ومستويات استعمالها.



ثانيًا: إن التباين في المصطلحات نجم عن تنوع الثقافات وتعدد الاجتهادات، وإذا ما أضفنا إلى ذلك غياب المنحى النظامي الذي يفترض أن يحدد آلية التعريب بشكل دقيق.

ثالثًا: تتنوع طرق نقل المصطلحات اللسانية بحسب اتجاهات متناوليها المنبعثة من الرؤية التي يرونها تتناسب وصيغة المصطلح، فمن المصطلحيين من يتخذ أسلوب التعريب، ومنهم يترجم المصطلح من اللغة الأصل (اللغة المترجم منها) إلى اللغة الهدف (اللغة المترجم إليها)، ومنهم من يمزج بين الأول والثاني وهو ما اصطلح عليه بالترجمة الجزئية

رابعًا: إن خير ما يُعمل على توحيد المصطلحات وتحسينها: التقييس؛ فهو يعمل على تفضيل المصطلح الدقيق على المبهم أو الملبس، والمصطلح الذي يوحي جذره بالمفهوم المقصود بصفة أوضح، ويتجنب المشترك اللفظي. هذا فضلا عن المقاييس الاجتماعية اللغوية، وهي تقوم على الاستعمال، وتفضل فيها اللفظة الرائجة الفصيحة على النادرة أو الغريبة، وكذلك جمالية اللفظ، وخفة وقعه ومما له صلة بالتقييس.

المصادر

١. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (ت ٨٠٨ هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨ م.
٢. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
٣. أبو حيان، البحر المحيط، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ)، تح: صدقي محمد جميل العطار وآخرون، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤. أونيس، حنان، جهود المجامع اللغوية في توحيد المصطلح العلمي، مكتب تنسيق التعريب ومجمع اللغة العربية في القاهرة أنموذجا، مجلة اللغة الوظيفية، ١٤، ٢٠٢١.
٥. الحمزاوي، محمد رشاد، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها. (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢ م).
٦. الخطيب، أنور، منهج بناء المصطلح العلمي العربي، مجلة اللسان العربي، مجلد ٢٠ الرباط، ١٩٨٦ م.
٧. الخوري، شحادة، دور المصطلح العلمي في الترجمة والتعريب، مجلة التعريب، ع ١٤، ١٩٩٧.
٨. الريحاوي، عبد القادر، قضية تعريب العلوم، المؤتمر الأول للكتابة العلمية باللغة العربية، بنغازي، ١٩٩٠ م.
٩. السارة، قاسم طه، التعريب جهود وآفاق، دمشق: دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩.
١٠. شايب، لامية ومسيلى، وردة، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني بين النظر والممارسة، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، ع ٣، ٢٠٢٤.
١١. العاشوري، عبد العزيز، اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب، ١٩٨٠.



١٢. العتاي، هاني كنه، والبدرى، نعيم سلمان، تقويل المتكلم في الدرس النحوي، المصطلح والإجراء، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ع٣، ٢٠٢٢، 345.2.31185/Vol18.Iss52. <https://doi.org/10.31185/Vol18.Iss52.345.2.31185>
١٣. عز الدين، حفار، اللسانيات النقابلية وتعريب المصطلح، مجلة التعريب، ع٣٩، ٢٠١٠.
١٤. عزي، رشيد، إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية تحليل الخطاب أنموذجاً، دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، المركز الجمعي بالبويرة، الجزائر، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ م.
١٥. عمر، أحمد مختار، المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، ١٩٧٩.
١٦. غزالة، سعيد، واقع التعريب من ألفه إلى يائه، مجلة التعريب، ع٢١، ٢٠٠١.
١٧. الفهري، عبد القادر، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، مجلد ٢٣، الرباط، ١٩٨٣ م.
١٨. القاسمي، علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨ م.
١٩. قدور، أحمد، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ع٤٤، ٢٠٠٧.
٢٠. كبير، زهيرة، ترجمة المصطلحات اللسانية إلى اللغة العربية الواقع والآفاق، مجلة دراسات لسانية، ع٨، ٢٠١٨.
٢١. المجبول، سلطان بن ناصر، نقل مصطلحات اللسانيات الاجتماعية إلى العربية، في النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير، إشراف: محي الدين عثمان، جامعة الملك سعود.
٢٢. مخلوفي، زكرياء، واقع اللغة العربية في عصر العولمة، مجلة الأثر، ع٢١، ٢٠١٤.
٢٣. المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، المغرب، ١٩٨٤.
٢٤. المطوع، نجات عبد العزيز، آفاق الترجمة والتعريب، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٥. ملال، وهيبة، المصطلح اللساني في كتابات محمد رشاد الحمزاوي دراسة وصفية تحليلية، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ.د. جودي مرداسي، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة، ٢٠٢٠.

References

26. Abu Hayyan al-Andalusi, M. ibn Yusuf. (2000/1420 AH). *Al-Bahr al-Muhit* (S. M. Jamil al-Attar et al., Eds.). Dar al-Fikr, Beirut.
27. Al-Ashouri, A. A. (1980). *Arabic Language and Cultural Identity and Arabization Experiences*.
28. Al-Atabi, H. K., & Al-Badri, N. S. (2022). Attributing Utterances in Grammatical Studies: Terminology and Procedure. *Wasit Journal for Human Sciences*, (3). <https://doi.org/10.31185/Vol18.Iss52.345>
29. Al-Fihri, A. Q. (1983). Linguistic Terminology. *Al-Lisan al-Arabi Journal*, vol. 23, Rabat.
30. Al-Khatib, A. (1986). Methodology for Constructing Arabic Scientific Terminology. *Al-Lisan al-Arabi Journal*, vol. 20, Rabat.
31. Al-Khoury, S. (1997). The Role of Scientific Terminology in Translation and Arabization. *Al-Taareeb Journal*, (14).



32. Al-Majyoul, S. bin N. (n.d.). Translating Sociolinguistic Terms into Arabic in the Second Half of the Twentieth Century. Master's Thesis, supervised by Muhyiddin Othman, King Saud University.
33. Al-Massadi, A. S. (1984). *Dictionary of Linguistics*. Arab Book House, Morocco.
34. Al-Mutawa, N. A. (n.d.). Horizons of Translation and Arabization. *Alam al-Fikr Journal*. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
35. Al-Qasimi, A. (2008). *Terminology: Theoretical Foundations and Practical Applications*. Beirut: Librairie du Liban Publishers.
36. Al-Rihawi, A. (1990). The Issue of Arabization of Sciences. Proceedings of the First Conference on Scientific Writing in Arabic, Benghazi.
37. Al-Sarra, Q. T. (1989). *Arabization: Efforts and Prospects*. Damascus: Dar al-Hijrah for Printing, Publishing, and Distribution.
38. Azzizi, R. (2009). The Problem of Terminology in Arabic Works: Discourse Analysis as a Model. Master's Thesis, Bouira University Center, Algeria.
39. Chaib, L., & Mseeli, W. (2024). The Problem of Translating Linguistic Terminology: Between Theory and Practice. *Issues in Language and Literature Journal*, (3).
40. Ghazala, S. (2001). The Reality of Arabization from A to Z. *Al-Taareeb Journal*, (21).
41. Haffar, A. E. (2010). Contrastive Linguistics and the Arabization of Terminology. *Al-Taareeb Journal*, (39).
42. Hamzaoui, M. R. (1982). *General Methodology for Translating, Standardizing, and Systematizing Terminology*. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.
43. Ibn Khaldun, A. R. ibn Muhammad ibn Muhammad. (1988). *Kitab al-Ibar wa Diwan al-Mubtada' wa al-Khabar fi Tarikh al-Arab wa al-Berber wa man 'Asarahum min Dawi al-Sha'n al-Akbar* (Khalil Shahada, Ed., 2nd ed.). Dar al-Fikr, Beirut.
44. Ibn Manzur, M. ibn Makram ibn Ali Abu al-Fadl Jamal al-Din. (1994/1414 AH). *Lisan al-Arab* (3rd ed.). Dar Sader, Beirut.
45. Kaddour, A. (2007). Linguistics and Terminology. *Journal of the Academy of the Arabic Language in Damascus*, (4).
46. Kebir, Z. (2018). Translating Linguistic Terms into Arabic: Reality and Prospects. *Journal of Linguistic Studies*, (8).
47. Makhoulfi, Z. (2014). The Reality of the Arabic Language in the Age of Globalization. *Al-Athar Journal*, (21).
48. Mellal, W. (2020). Linguistic Terminology in the Writings of Mohamed Rachad Hamzaoui: A Descriptive and Analytical Study. Doctoral Dissertation, supervised by Prof. Djoudi Merdassi, Faculty of Arabic Language and Arts, University of Batna.
49. Omar, A. M. (1979). Arabic Linguistic Terminology and Methodological Control. *Alam al-Fikr Journal*.



50. Ouniss, H. (2021). The Efforts of Language Academies in Standardizing Scientific Terminology: The Arabization Coordination Bureau and the Arabic Language Academy in Cairo as a Model. *Journal of Functional Language*, (1).



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

JOB



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد التاسع والعشرون

٢٠٢٥ م / ١٤٤٧ هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية